ELQarar® For Scientific Research | Refereed Journal | Issue 6, Vol 2, Year 1 | June 2024
ISSN 3006-7294

كلمة العدد السادس

يُصدِرُ العددُ السادسُ من المجلدِ الثاني من مجلةِ "**القرار للبحوثِ العلمية**" ليضمَّ بين دفتيه بحوثًا علميةً جديدة، ويتميّزُ هذا العددُ بالبحوثِ السياسيةِ والقانونيةِ التي وضعها باحثونَ من دولتي لبنانَ والعراقِ بشكلٍ خاص. وجاءت هذه البحوثُ نتيجةَ الثقةِ التي منحتْها للمجلةِ الجامعةُ اللبنانيةُ (المعهدُ العالي للدكتوراهِ في الحقوقِ والعلومِ السياسيةِ والإداريةِ والاقتصادية، وكليةُ الآدابِ والعلومِ الإنسانية)، والعديدُ من الجامعاتِ الخاصةِ لا سيما الجامعةُ الإسلاميةُ في لبنانَ وجامعةُ الآدابِ والعلومِ والتكنولوجيا AUL، وسيظهرُ ذلك من خلالِ التعاونِ لرفعِ مستوى البحثِ العلميِّ ومن خلالِ اللجنةِ الاستشاريةِ العليا واللجانِ العلميةِ في المجلةِ التي تضمُّ نخبةً من الأساتذةِ الجامعيين والقضاةِ على مستوى الوطنِ العربي.

وتؤكّدُ رئاسةُ تحريرِ المجلةِ أنّ جميعَ البحوثِ العلميةِ المنشورةِ فيها تخضعُ للتحكيمِ واقتراحِ التعديلاتِ التي تجعلُ الأبحاثَ أكثرَ انطباقًا على قواعدِ نشرِ الأبحاثِ العلمية.

وقد تضمن العدد السادس سلسلة دراسات مهمة، أولها دراسة "**التَّعَاون الصِّيني – الإيراني في البرنامج النَّوَوي الإيراني كآلية لِمُوَاجَهَةِ الهَيْمَنَة الأَمريكيَّة**" أعدها الدكتور حسن محمد احمد، فقد شهدت العلاقات الصينية-الإيرانية تماسكًا وتطوراً ملحوظاً. حيث وقعت الدولتان العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، واستفادت إيران من الاستثمارات الصينية الكبيرة في مجالات البنية التحتية والطاقة. في المقابل، حصلت الصين على إمدادات ثابتة من النفط والغاز، مما ساهم في تأمين احتياجاتها الطاقوية المتزايدة. ويشكل التعاون الصيني-الإيراني في البرنامج النووي الإيراني تطورًا ذا أهمية استراتيجية كبيرة، خاصة في سياق الهيمنة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وبحر قزوين. تُعد السياسات الأمريكية تجاه كل من الصين وإيران معقدة بطبيعتها، حيث تسعى الولايات المتحدة للحد من نفوذ هذين البلدين على المستوى الإقليمي والدولي. إن تعميق العلاقات بين الصين وإيران يمكن أن يعيد تشكيل التوازن الجيوسياسي في المنطقة، مما يضع ضغوطًا إضافية على الاستراتيجية الأمريكية الحالية. كما أن التعاون الصيني-الإيراني يمكن أن يساهم في تعزيز القدرات العسكرية لإيران، مما يشكل تحديًا إضافيًا للوجود الأمريكي في المنطقة. من خلال توفير التكنولوجيا العسكرية والخبرات الفنية، تستطيع الصين تمكين إيران من تطوير قدراتها الدفاعية والهجومية، مما يزيد من تعقيد البيئة الأمنية بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها. بالتالي، فإن التعاون الصيني-الإيراني يمثل تحديًا استراتيجيًا كبيرًا للهيمنة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وبحر قزوين. يتطلب هذا الوضع إعادة تقييم دقيقة للسياسات والاستراتيجيات الأمريكية لضمان الحفاظ على مصالحها الحيوية في المنطقة.

وهذا اما أكد عليه بحث **"الطاقة في بحر قزوين: أولوية صينية واستراتيجية أميركية (1991-2021)"** الذي أعدته الباحثة رانيا جان الحتي، فبحر قزوين يحتل مكانة جيوسياسية هامة في العالم نظراً لثرواته الغنية من النفط والغاز الطبيعي. هذه المنطقة تعد واحدة من أهم مصادر الطاقة العالمية، حيث تمتلك احتياطات ضخمة من هذه الموارد الحيوية التي تلعب دوراً أساسياً في تأمين إمدادات الطاقة على الصعيد الدولي.

ويتميز العدد السادس بتضمنه عدد من الأبحاث التي تعالج مسائل قانونية لا سيما مع الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في غزة بحق الشعب الفلسطيني، فيوضح بحث "شرعية الجرائم والعقوبات" الذي أعده الباحث حليم نعمة حسين، ودراسة "**جريمة الإبادة الجماعية**" الذي أعده الباحث رائف رحيم راضي، ان جريمة الإبادة الجماعية تُعد واحدة من أخطر الجرائم التي تواجه المجتمع الدولي، حيث تهدف إلى القضاء الكامل أو الجزئي على مجموعة قومية أو عرقية أو دينية أو إثنية. وقد تم تعريفها وتحديد أطرها القانونية بشكل واضح في اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية لعام 1948، والتي تُعد أحد أبرز الإنجازات القانونية في مجال حقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية. وتشمل التصرفات التي تشكل جريمة الإبادة الجماعية، عمليات القتل الجماعي، التسبب في أذى جسدي أو نفسي جسيم لأفراد

المجموعة، فرض ظروف معيشية قاسية بقصد تدمير المجموعة، اتخاذ إجراءات تهدف إلى منع التوالد داخل المجموعة، أو نقل الأطفال بالقوة من مجموعة إلى أخرى..

وكذلك تضمن العدد بحث تناول "**جريمة تخريب المنشآت النفطية**" الذي أعده الباحث علي قيس عبد الجبار العلي باعتبارها جريمة تخريب المنشآت النفطية من أخطر الجرائم التي تهدد استقرار الاقتصاد والأمن الوطني لأي دولة. تتجلى خطورة هذه الجريمة في الأضرار الكبيرة التي تلحقها بالبنية التحتية الحيوية وبالبيئة، بالإضافة إلى تداعياتها الاقتصادية الواسعة. فتخريب المنشآت النفطية يمكن أن يؤدي إلى تسرب النفط، مما يتسبب في تلوث كبير للبيئة البحرية والبرية، ويؤثر على الحياة البرية والنباتية بشكل مباشر. ولجريمة تخريب المنشآت النفطية، أضرار مادية واقتصادية بامتياز. تتسبب في تعطيل عمليات الإنتاج النفطي، مما يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة، سواء على مستوى الإيرادات المباشرة أو التأثير على أسعار النفط العالمية.

وتعتبر دراسة "**مسؤولية المصارف عن تبييض الأموال في لبنان والعراق**" التي أعدتها الباحثة الزهراء علي محمد الساعدي، مسألة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من الأولويات الرئيسية في النظام المالي اللبناني. ولتحقيق هذه الغاية، تم تطوير مجموعة شاملة من الأنظمة القانونية والإجراءات الرقابية التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والنزاهة في القطاع المصرفي.

وتسلط دراسة "**الضرر المتغير وتأثيره على التعويض**" التي أعدها الباحث وليد بسيم عبود العنكز على الضرر المتغير الذي هو نوع من الأضرار التي قد تتغير بمرور الوقت، سواء بالزيادة أو النقصان، وبعد من التحديات التي يواجهها القانون والتعويضات المالية. عند احتساب التعويضات في القانون، يتم النظر إلى الأبعاد المختلفة للضرر المتغير مثل الأضرار المادية والنفسية والاجتماعية. يعتمد تقدير التعويضات على تحليل شامل للأضرار الفعلية والمتوقعة، مما يتطلب فهماً دقيقاً لكيفية تأثير الضرر المتغير على المتضرر. ويلعب التحقيق الإداري دوراً محورياً في تحديد مدى الضرر وتقييمه. يعتمد التحقيق الإداري على جمع

وهي محور الدراسة التي أعدها الباحث وسام حسين محمد بعنوان "**التحقيق الإداري الفاعلية والتأثير على سير التحقيق الابتدائي**"، إلا أن هذه الهيئات تواجه تحديات متعددة، بما في ذلك نقص الموارد المالية والبشرية، التدخلات السياسية، والبيروقراطية المتجذرة. من أجل تعزيز كفاءة وفعالية التحقيقات، من الضروري تأمين الاستقلالية الكاملة لهذه الهيئات وتزويدها بالأدوات اللازمة لأداء مهامها. فالتحقيق الإداري يمثل أحد الأدوات الحيوية لضمان النزاهة والشفافية في المؤسسات الحكومية والخاصة. يهدف هذا النوع من التحقيق إلى التحقق من الوقائع وتقديم توصيات مبنية على الأدلة لتصحيح الأخطاء ومنع حدوثها مستقبلاً. تبدأ فعالية التحقيق الإداري من خلال اتباع خطوات منظمة ودقيقة تبدأ بجمع المعلومات والشهادات، مروراً بتحليل البيانات، وصولاً إلى كتابة التقرير النهائي.

وكذلك دراسة "**الهيئات المختصة بمكافحة الفساد في العراق**" التي أعدها الباحث عبد الكريم زغير جبر، التي تؤدي دوراً حيوياً في تعزيز النزاهة والشفافية في النظام الإداري والقضائي العراقي. باختصار، يمكن للهيئات المختصة بمكافحة الفساد في العراق أن تُحقق تأثيراً إيجابياً إذا تم تعزيز استقلاليتها وكفاءتها. ويُعد مكافحة الفساد في العراق من الأولويات الرئيسية التي تسعى الهيئات المختصة إلى تحقيقها، حيث تلعب هذه الهيئات دوراً محورياً في تعزيز الشفافية والنزاهة داخل المؤسسات الحكومية. من بين الهيئات الرئيسية التي تعمل في هذا المجال، تأتي هيئة النزاهة كمؤسسة مستقلة تُعنى بمكافحة الفساد والتحقيق في القضايا المتعلقة به. تعتمد الهيئة على مجموعة من الآليات التي تشمل التحقيق الإداري والملاحقات القضائية، بالإضافة إلى برامج التوعية والتدريب لتعزيز ثقافة النزاهة.

ويطوي هذا العدد أوراقه على دراستين حول "**الجريمة الالكترونية كوجه مستحدث من وجوه الجريمة**" أعدها الدكتور زهير خريبط خلف ودراسة حول "**حاجة لبنان للحكومة الكترونية**" أعدتها" الباحثة ريما داغر، وخاصة أن العالم يشهد العالم اتحولاً رقمياً متسارعاً في مختلف المجالات، والحكومة الإلكترونية أصبحت واحدة من الأدوات الأساسية لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. في هذا السياق، نحتاج إلى تبني نظام الحكومة الإلكترونية كوسيلة فعّالة لتحقيق هذه الأهداف. إن اعتماد الحكومة الإلكترونية في لبنان سيساهم بشكل كبير في تسريع الإجراءات الإدارية وتقليل التفاعل البشري الذي يمكن أن يسهم في الفساد. وبالمقابل يمكن للخدمات الإلكترونية أن تسهل الوصول إلى المعلومات والخدمات الحكومية بدون الحاجة للانتظار في طوابير طويلة أو التعامل مع موظفين قد يكونون عرضة للفساد. هذا الأسلوب يمكن أن يعزز الشفافية ويقلل من فرص الفساد بشكل كبير.

أ.د. برهان الدين الخطيب